ساحة «الخيارات» الفلسطينية، وخصوصاً بعد غزو لبنان العام ١٩٨٢، وفي مجال المرحلية بالذات، التي تمّ تكريسها برنامجياً، وسياسياً، هو ميل المرحلية ذاتها الى التمرحل، أي صيرورتها فضاء مفتوحاً على خطوات تكتيكية دون الحدّ المرتسم في البرنامج الوطني المرحلي (الذي كان عنوان المرحلية وخط «التنازل» الاخير في «خيارات» المقاومة الفلسطينية). ذاك تماماً ما نقف عنده ونحن نستعيد وقائع الفترة الفاصلة بين مطلع العام ١٩٨٥، أي الفترة التي فتحها توقيع الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (١١ شباط ـ فبراير ١٩٨٥) في عمّان، وأغلقها المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة في الجزائر (نيسان ـ ابريل ١٩٨٧).

مرحلة المرحلية، أي اخضاعها لعملية التمرحل، جاءت تعلن عن نفسها في صيغة الاتحاد الكونفدرالي الاردني ـ الفلسطيني. وهي عملية مرحلية اقتضتها، في منطق وتقدير القوى والاطراف التي دافعت عنها، تطورات القضية الفلسطينية بعد الانسحاب من بيروت ومن البقاع وطرابلس (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)، وانفتاح الساحة الوطنية الفلسطينية أمام الوان التدخل والاختراق الخارجيين، والهجوم الاميركي ـ العربي المتناغم على م.ت.ف. بهدف تصفيتها، أو مصادرة قرارها، فضلاً عن المأزق الذي دخلت فيه عملية التسوية في المنطقة بعد العام ١٩٨٢، جراء التشدد الاميركي والصلف الاسرائيلي والاسترخاء والشلل العربيين. وبالجملة، فان معركة حماية القرار الوطني الفلسطيني، ولجم الميل السياسي الاميركي الى ترتيب حلول سياسية للمنطقة بمعزل تامّ عن منظمة التحرير الفلسطينية وباتفاق مع أطراف عربية منافسة، هي العوامل السياسية الحاسمة، في نظر قيادة المنظمة، التي أملت الاقدام على هذه الخطوة التكتيكية. ولم تخف أطراف فلسطينية عديدة ان الحساب التكتيكي في هذه الخطوة كان ينعقد، أساساً، على عرقلة عملية التسوية كما تجرى على قاعدة «مشروع ريغان»[١٤]، وتسهيل التواصل بين المنظمة والارض المحتلة عبر الاردن[١٥]. ولذلك، فهي الى المرحلية الوظيفية أقرب منها الى المرحلية البرنامجية.

واذا كان العديد يستدلون على الطابع الوظيفي السياسي لهذه المرحلية، ممثلة في «اتفاق عمان»، يكون الاتحاد الكونفدرالي هو، بالضرورة، اتحاد دولتين، هما دولة الاردن ودولة فلسطين بعد ان تستقل، الاّ ان اتجاه الاحداث، والتمعّن جيداً في فحوى «اتفاق عمان» يقطعان بأن الاتحاد لو كتب له الوجود لكان اتحاداً فدرالياً وليس كونفدرالياً؛ فاذا كان قيام الدولة الفلسطينية ممكناً (وهو شرط لقيام اتحاد كونفدرالي)، فلماذا الدعوة الى اتحاد كونفدرالي يشكل، منطقياً وزمنياً، خطوة لاحقة، وليست سابقة، على قيام الدولة الفلسطينية؟

وعلى كل حال، فحينما دبّت الحياة، مجدداً، على الساحة الوطنية الفلسطينية بعد اندلاع الانتفاضة، نسي الجميع موضوع الكونفدرالية، وتعاملوا مع مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة كما صيغ في دورات المجالس الوطنية الفلسطينية المتعاقبة (١٤ و١٥ و١٦)، وصولاً الى الاعلان التاريخي، «اعلان الاستقلال».

من الاستقلال في اطار الدولة الاقليمية (سوريا) أو الدولة العربية، الى الاستقلال في اطار الدولة الوطنية. ومن الدولة الوطنية ذات السيادة على كامل تراب فلسطين الى الدولة الوطنية المستقلة على الارض المحتلة في حرب العام ١٩٦٧، كان خط مسار التعاطي الفلسطيني مع مسألة الدولة. واذا كان هذا التعاطي الفكري قد تحرك ـ كما رأينا ـ في دائرة الثنائية: قومي ـ وطني، ثم في دائرة الثنائية: استراتيجي ـ مرحلي، فان التعاطي السياسي (العملي) مع الدولة الوطنية، ومن أجل بنائها، دار في